شنـاشيـل

يا سامعين الصوت

■ عدنان حسين

كأنما هادي المهدي لم يكن مثقفاً.. كأنه ليس إعلامياً بارزاً وفناناً مسرحياً وإذاعياً مميزاً، بل كأنما هو ليس ببشر، لكي تُقابل جريمة اغتياله بهذا الصمت القاتل من مؤسساتنا الثقافية الرسمية (وزارة الثقافة ومديرياتها البيروقراطية، شبكة الإعلام) وغير الرسمية (اتحاد الأدباء، نقابة الفنانين وسواهما)، ومن معظم المثقفين المرموقين!

ليست المرة الأولى التي تمرّ فيها جريمة من هذا النوع "مرّ الكرام" بجسمنا الثقافي. قبل هذه المرة كان اغتيال كامل شياع، وقبله كان اغتيال قاسم عبد الأمير عجام، وبين هذه الاغتيالات الثلاث أنهى الرصاص الأثم حياة العشرات من المثقفين الواعدين في ميادين الإعلام والأدب والفن.. وفي كل هذا الحالات كان الصمت سيد الموقف.. لا تقولوا: أقيمت كذا فعالية تنديد واستنكار وتأبين وإحياء ذكرى .. لا تقولوا: صدر كذا عدد من مؤلفات الضحايا وكُتب كذا عدد من المقالات، فهذا كله لا قيمة له عند القتلة الذين كلما لاحظوا المثقفين منصرفين إلى مجالس التأبين والعزاء ومنهمكين في تدبيج المقالات أدركوا أنهم قد أمنوا العقاب وقد تلقوا الضوء الأخضر للانطلاق نحو هدفهم التالي.

وزارة الثقافة الموكولة إليها من الدولة والمجتمع شؤون الثقافة والمثقفين لزمت الصمت إزاء الجريمة وكأن الأمر لا يتعلق بمثقف من هذه البلاد لا يعنيها مصيره من قريب أو بعيد، كما لو أن هادي المهدي مواطن من بوركينا فاسو مثلا! وكذا الحال بالنسبة لاتحاد الأدباء ونقابة الفنانين ومجاميع المثقفين، باستثناء أصدقائه المقربين المصدومين بالحادث الجلل، وباستثناء نخبة من المثقفين الكرد الذي هزتهم الجريمة ودلالاتها فاجتمعوا في احدى ساحات مدينة السليمانية للتنديد بالجريمة وللتضامن مع سائر مثقفي البلاد المستهدفين وللتحذير من عواقب الصمت... الحكومي والمجتمعي.

ولكي نرد الفضل إلى أصحابه يتعين أن نستثني أيضاً منظمات دولية ناشطة في مجال حقوق الإنسان (أمنستي انترناشنال وهيومن رايتس ووتش) كان لها موقف مشرّف في التنديد العاجل بعملية الاغتيال السياسي التي جرت في قلب بغداد ومطالبة الحكومة بعدم التهاون في ملاحقة قتلة المهدي وسواه من المثقفين.

أستعير من الراحل غدراً هادي المهدي اسم برنامجه الإذاعي (يا سامعين الصوت) لأقول: يا سامعين الصوت، إن هذا الصمت القاتل المريب يُغري القتلة فيكم جميعاً.

لا يجب أن ندع هذه الجريمة تمرّ علينا "مرّ الكرام".. يمكننا جميعاً، اتحاد الأدباء ونقابة الفنانين وسائر المنظمات والجمعيات الثقافية وباقي المثقفين غير المنتمين إلى هذه الهيئات، أن ننتظم في حركة مدنية تضغط على الحكومة والقوى السياسية والمجتمع لتوفير الحماية لمبدعي البلاد وعقولها المفكّرة، وهي حماية لا تكون بتعيين عسكري مسلح ليمشي خلف كل مثقف، وإنما بالعمل الجدّ لملاحقة القتلة والكشف عنهم وتقديمهم إلى العدالة، وبالقيام بنشاط متواصل لا ينتهي في اليوم الأربعين لكل ضحية، للتنديد بقتل المثقفين وقتلتهم.

يا سامعين الصوت.. صمتنا يغري القتلة بقتلنا.

adnan.h@almadapaper.net

مقرب من المالكي يقرّ بعدم التنفيذ الكامل لاتفاقيات أربيل

دولة القانون ترجع عدم حسم الوزارات الأمنية إلى الخلاف بين مكونات العراقية

□ بغداد / المدى

لم ينفِ مقربٌ من رئيس الوزراء أن تكوّن بعض بنود اتفاقية أربيل لم تنفذ بعد، معللا الأمر بما اعتبره تصادما مع الدستور.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون ياسين مجيد في تصريح للمدى إن أهم بنود الاتفاقية قد طبقت و نفذ ما يمكن تنفيذه كالتوازن الدستوري إذ تم تشكيل لجان لمتابعة تنفيذه.

وأشار مجيد إلى أن التوازن كلف فيه لجنة أعضاؤها كل من روز شاويس وصالح المطلك وحسين الشهرستاني، مؤكداً أن العقبة الأساسية هي قضية مجلس السياسات العليا. وتابع "نحن في دولة القانون من حيث المبدأ صوتنا عليه في القراءة الأولى لكن المشكلة تكمن على أن لا يخالف الدستور والآن اللجنة القانونية تصر على تثبيت فقرات تعارض الدستور وأهمها العمل التنظيمي والصلاحيات الممنوحة للمجلس".

واكد مجيد أن القائمة العراقية لم ترسل أسماء مرشحيها للوزارات الأمنية لرئيس الوزراء بسبب الخلافات الحاصلة بداخل ائتلاف العراقية، مطالبا إياها بعدم جعل اتفاقية أربيل شماعة تعلق عليها إخفاقات القائمة موضحا أن القائمة بسبب انشقاقاتها لا يوجد لديها رأي ثابت وموقف صريح لتسمية وزير الدفاع.ومن جانب آخر أكد النائب نبيل حربو عن القائمة العراقية أن اتفاقية أربيل كانت تنص على حكومة الشراكة الحقيقية ابتدأ من منصب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب. والهيئات المستقلة توزع بشكل يضمن مشاركة الجميع نظام داخلي لمجلس الوزراء وزارة الدفاع وتأسيس دولة مؤسسات، مبينا "لكن مع الأسف لم تنفذ أهم بنودها والمتمثلة بمجلس السياسات العليا والوزارات الأمنية". واكد حربو رأي ثابت وموقف صريح لتسمية عدم ثقة القائمة بتطبيق ما اتفق عليه في أربيل. وأشار إلى أن حسم الوزارات الأمنية سيستغرق وقتا طويلا جدا. وإذا استمرت الحكومة من التخلي عن الاتفاقية فسيكون للعراقية حراك سياسي واتفاقات وحوارات مع أطراف لها ثقلها في العملية السياسية، ملمحا إلى التحالف الكردستاني من اجل الضغط على الحكومة وتطبيق بقية البنود. وأشار حربو إلى أن العراقية قدمت حتى الآن أكثر من أربعة عشر مرشح للوزارات الأمنية جميعهم لن يحظون بموافقة من المالكي ولا نعرف صراحة ما هي المواصفات المطلوبة من قبل المالكي حتى يوافق على مرشح العراقية. علما أن قسما من هذه الأسماء هم أعضاء في مجلس النواب ولا يحق لأي جهة أن تشكك بوطنيتهم لأنهم أشخاص منتخبين. لكن العبرة ليس بهذا المرشح او ذاك وإنما دولة القانون تستخدم ملف الدفاع كوسيلة ضغط على القائمة العراقية للحصول على ما تريد.

ومن جهة أخرى أعرب نائب في التحالف الكردستاني عن أهمية تطبيق الدستور، وأكد النائب شريف سليمان من التحالف الكردستاني أهمية تطبيق الدستور وأشار إذا كان رئيس الوزراء حريص على تطبيق الدستور فنحن حريصون على هذا الأمر أيضا ونطالب بتطبيق الدستور على المادة ١٤٠ والمناطق المتنازع عليها. ونطالب رئيس الوزراء بتطبيق كل ما جاء بالاتفاقية لحل الخلافات الحاصلة والنظر إلى مصالح العملية السياسية برمتها.

١٢ ضابطاً إلى المحاكمة للتواطؤ بهروب سجناء الموصل

لجنة تحقيقية تكشف العثور عن أربع جثث تعود للفارّين في نهر دجلة

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة الداخلية، أمس، أن لجنة التحقيق الخاصة بقضية هروب ٣٥ سجيناً من سجن تسفيرات الموصل طالبت بإحالة ١٢ ضابطا ومنتسبا للمحاكمة لثبوت تقصيرهم، وفي حين أكدت أن السجن عبارة عن مدرسة محورة ولم يكن مؤهلا لاحتجاز سجناء خطرين، أشارت إلى أن مسؤولية السجون يجب أن تكون على عاتق وزارة العدل.

وقال الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي في تصريحات صحفية، إن "اللجنة المكلفة من قبلنا بالتحقيق في قضية هروب ٣٥ سجينا من سجن تسفيرات الموصل كانت تضم خمسة ضباط مختصين بالتحقيقات ومدير شرطة ديالى السابق اللواء الركن عبد الحسين داموك"، مبينا أن "نتائج التحقيقات الأخيرة أثبتت وجود حالة عدم انضباط في السجن".

وأضاف الأسدي أن "الضباط المسؤولين عن السجن لم يقوموا بواجباتهم من خلال التفتيش اليومي لغرف السجن، كما تبين قيامهم بوضع مفاتيح السجن في منزل شرطي، في حين يجب أن توضع في منزل ضابط مسؤول"، مشيرا إلى أن "اللجنة التحقيقية طالبت بإحالة خمسة ضباط، ثلاثة منهم برتبة مقدم والآخرين برتبة نقيب وسبعة منتسبين مسؤولين عن مديرية شرطة الموقف والتسفيرات في نينوى، إلى محكمة قوى الأمن الداخلي للمحاكمة وذلك لثبوت تقصيرهم في واجباتهم".

وشدد الأسدي على أن "التحقيقات أثبتت أن الجثث الأربع التي وجدت في نهر دجلة كانت للفارين من السجن"، مبينا أن "هؤلاء الفارين خطرون جدا ومن المتهمين وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

وأكد الأسدي أن "التحقيقات أثبتت عدم تواطؤ أو مساعدة من قبل احد من منتسبي السجن في عملية الهروب"، مشيرا إلى أن "السجن الذي فر منه السجناء كان عبارة عن مدرسة محوّرة إلى سجن وفيه أبراج مراقبة ولا توجد فيه محتجزات أساسية، إذ أن الفارين كانوا مسجونين في الطابق العلوي منه قبل أن يتم نقلهم إلى الطابق السفلي الذي يعد أكثر أمنا". وأوضح الأسدي أن "السجون في الأصل يجب أن تكون من مسؤولية وزارة العدل ولا علاقة لوزارة الداخلية بأي سجن أو معتقل"، مضيفا أن "عدم إمكانية العدل من بناء سجون بقي بعضها تحت رعاية وزارة الداخلية خصوصا في المحافظات الساخنة".

وأشار وكيل وزارة الداخلية إلى أن الوزارة "غير مجازة قانونيا ببناء سجون وإنما مواقف يتسع كل منها لعشرة أو عشرين سجينا"، مبينا أن "مسألة الطعام والرعاية الصحية للسجناء من مسؤولية وزارة العدل لأن المعتقل عندما يتم إلقاء القبض عليه بقرار قضائي تعطى نسخة من ذلك القرار إلى العدل لمتابعة موضوعه".

وكان ٣٥ سجيناً فروا، في مطلع الشهر الحالي، من سجن مديرية الموقف والتسفيرات شرق الموصل، فيما تمكنت القوات الأمنية من إلقاء القبض على ٢١ منهم، في اليوم ذاته كما عممت قيادة عمليات نينوى أسماء وصور الهاربين الـ١٤ على نقاط التفتيش ووسائل الإعلام المحلية، وخصصت مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات تساعد على اعتقالهم، فيما عثرت قوة أمنية على أربع جثث للفارين كما ألقت القبض على اثنين منهم في وقت سابق.

"الكردستانية" في ضيافة بارزاني لحل الخلافات مع المركز

"النفط والغاز" وقصف الجوار أبرز المحاور المطروحة في الاجتماع

□ بغداد / المدى

يجتمع اليوم في أربيل رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بنواب ووزراء ائتلاف الكتل الكردستانية في برلمان وحكومة المركز. وبحسب نواب وسياسيين كرد فان الاجتماع سيبحث محاور مهمة وملفات عالقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد.

وقال القيادي الكردستاني مستشار رئيس الوزراء لشؤون الأقاليم عادل بروازي إن اجتماع اليوم سيجري على خلفية تمرير مسودة قانون النفط والغاز في مجلس الوزراء من دون استشارة إقليم كردستان أو الأخذ بنظر الاعتبار ملاحظات الإقليم أو ممثليه في البرلمان. وأوضح بروازي لـ"المدى": أن أكثر من ٥ دعوات موجودة في البرلمان حول مسودة القانون وخلافات بالدرجة الأساس بين الكردستانية ودولة القانون. وأضاف أن دولة القانون لم يأخذ بنظر الاعتبار ملاحظات الكرد حول مسودة القانون. وبين أن الحكومة المركزية تعاملت مع الإقليم كأنها محافظة بل أقل من هذا الحجم، بحسب قوله.

وأشار إلى أن وزراء الحكومة الاتحادية لا يمثلون رأي الإقليم وكان الأجدر انتظار زيارة وفد برئاسة رئيس الوزراء برهم صالح أو في الأقل استشارة رئيس الإقليم مسعود بارزاني. وتابع أن سبب دعوة بارزاني لهذا الاجتماع هو للرد على استخفاف المالكي والحكومة الاتحادية بطلبه سحب مشروع القانون وعدم تقديمه إلى البرلمان. وبين أن كل الكتل على رغم خلافاتها، متوافقة على تمرير هذا القانون، والتحالف الكردستاني لا يملك سوى ٤٤ مقعدا، وسيمرر القانون حتى لو صوتنا ضده، وبالتالي فلا فائدة من مناقشته في البرلمان لأن الكرد سيكونون هم الخاسرون.

ورفض بروازي التعليق على اتهام نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، الإقليم بخفض صادراته من النفط، وقال إن "الأجدر بالشهرستاني والحكومة الاتحادية تهدئة الأوضاع وترطيب الأجواء وعدم تصعيد الموقف". ورجح أن يزور وفد من الإقليم برئاسة برهم صالح بغداد بعد اجتماع الثلاثاء حاملاً ملاحظات ومقترحات لمعالجة مسألة النفط والغاز والمشاكل العالقة مثل المادة ١٤٠ من الدستور والمناطق المتنازع عليها ورواتب البيشمركة وغيرها من الأمور.

من جهته، قال النائب عن التحالف الكردستاني فرهاد الاتروشي إن الاجتماع لم يقتصر على تداعيات قانون النفط والغاز فحسب، إنما سيتجاوز ذلك إلى مواضيع أخرى تخص الإقليم والمركز. وأوضح الأتروشي لـ"المدى": أن الاجتماع سيبحث وضع الإقليم بشكل عام وبعض التطورات الحاصلة في بغداد من تطورات وأزمات موجودة وعدم اكتمال التشكيلة الحكومية والملفات العالقة والقصف الإيراني والتركي. واعتبر الاتروشي أن التطورات التي حصلت مؤقتا ليست تصعيداً بين التحالف الكردستاني ودولة القانون، إنما اختلاف في الآراء السياسية لتوضيح بعض الأمور منها الالتزام بالدستور والقانون والمرجعية السياسية المتمثلة باتفاق أربيل. ونفى الأتروشي بشدة وجود تحركات مع القائمة العراقية لتشكيل تحالف وسحب الثقة عن الحكومة مشيرا إلى أن هذه الحكومة شكلت من قبل التحالفين الوطني والكردستاني وائتلاف العراقية وهذا يعني أن هناك تحالفاً فيما بينهم وليس بالضرورة أن يكون التحالف تجمعا في تكتل واحد.

إلى ذلك، أكد الناطق باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب أن "اجتماع القيادة السياسية الكردستانية في أربيل لن يكون خلف الأبواب المغلقة وسنتحدث عنه في وسائل الإعلام". وأضاف الطيب في تصريح صحفي إن "جميع الكتل السياسية الكردية مدعوة لحضور هذا الاجتماع، الذي ستبدأ أعماله اليوم الثلاثاء في الإقليم". من جانبها، نقلت وكالة كل العراق تأكيد مصدر نيابي أن "الوفد الكردي المفاوض برئاسة برهم صالح يصل إلى بغداد اليوم".

وأضاف المصدر: "سيلتقي رئيس الوزراء نوري المالكي غدا الأربعاء لمناقشة عدد من القضايا السياسية والاقتصادية".

يشار إلى أن النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان قد ذكر أن الوفد سيناقش عدداً من القضايا العالقة مثل متابعة ما تم تنفيذه من اتفاقية أربيل حول مجلس السياسات والوزارات الأمنية والتوازن الحكومي والورقة الكردية التي تضمنت تسع عشرة نقطة، التي قدمت لرئيس الوزراء نوري المالكي قبل تشكيل الحكومة والتي على أساسها شارك التحالف الكردستاني في الحكومة الحالية، بالإضافة إلى أن الوفد سيبحث أيضاً ملف النفط والغاز والمناطق المتنازع عليها والقصف التركي والإيراني على قرى وحدود إقليم كردستان.

نـــعـــي

برحيل المغفور له الفنان الكبير

محمد غني حكمت

فقد العراق فناناً مبدعاً متميزاً أثرى بإبداعاته المسيرة الفنية العراقية.

ان إسهامات الراحل الإبداعية، التي إستمرت على مدى اكثر من ستين عاما ، تركت بصمات عميقة و آثاراً أغنت الثقافة العراقية الوطنية ، فيما وضعت اعماله اًساسا لفن عراقي أصيل كان له حضوره الواضح محلياً و عربياً و دولياً.

ان العراق قد فقد برحيل الفنان المبدع محمد غني حكمت ركيزة من ركائزه الفنية و الوطنية الرائدة.

أسكن الله الفقيد فسيح جناته، و تغمده برحمته الواسعة، و ألهم أصدقاءه و ذويه و محبيه الصبر و السلوان.

إنا لله و إنا اليه راجعون

فخري كريم
رئيس مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون